مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) ملحق العدد 3 يونيو 2026
ردمد: 3135-2359

Al-Farouk journal of sciences
)2026), Issue (3) (JUNE, 2Volume (
ISSN: 3135-2359

حركة أسعار الحبوب في مصر الفاطمية (358 – 464هـ / 969 – 10369م) : دراسة في العوامل الاقتصادية ودور الدولة في ضبط الأسواق

إسماعيل أنبيه عمارة

قسم التاريخ – كلية التربية ناصر/ جامعة الزاوية

as.ahmed@zu.edu.ly

https://orcid.org/0009-0002-8333-6783

The Movement of Grain Prices in Fatimid Egypt (358–464 AH / 969–1021 CE): A Study of Economic Factors and the Role of the State in Market Regulation

Ismaiel Anpiah Amara

Department of History, Faculty of Education, Nasir University of Zawia

تاريخ الاستلام: 2026/6/29 تاريخ المراجعة 2026/7/20 تاريخ القبول:2026/7/28– تاريخ النشر :2026/8/15

ملخص البحث

يتناول هذا البحث حركة الأسعار في مصر الفاطمية (358 – 427هـ / 969 – 1021م) وهي الفترة التي شهدت انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر وتأسيس مدينة القاهرة واتخاذها عاصمة للدولة ، وقد أدى هذا التحول السياسي إلى تغيرات اقتصادية مهمة انعكست على الأسواق ومستويات الأسعار ، نتيجة ازدياد عدد السكان ، وتوسع النشاط التجاري ، وارتفاع حجم الاستهلاك.

يركز البحث على دراسة العوامل المؤثرة في الأسعار ، وفي مقدمتها العوامل الزراعية المرتبطة بنهر النيل وإنتاج الحبوب ، إذ كان انتظام الفيضان أو اضطرابه عاملاً أساسياً في وفرة المحاصيل أو نقصها ، وما يترتب على ذلك من ارتفاع أسعار القمح والخبز أو انخفاضها ، كما يناقش البحث دور العوامل الاقتصادية الأخرى الاحتكار ، والمضاربة.

كما يوضح البحث سياسة الدولة الفاطمية تجاه الأسعار من خلال مؤسساتها المختلفة ، وخاصة الحسبة ودور المحتسب في مراقبة الأسواق. ومنع الغش والاحتكار ، إضافة إلى تدخل السلطة عند حدوث أزمات غذائية للحفاظ على استقرار المجتمع.

ويخلص البحث إلى أن الأسعار في مصر الفاطمية لم تكن نتاج عامل واحد ، بل كانت نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الطبيعية والاقتصادية والسياسية وأن الدولة الفاطمية سعت إلى تحقيق قدر من التوازن الاقتصادي من خلال الرقابة والإجراءات الإدارية المختلفة.

Abstract

This study examines the movement of grains prices in Fatimid Egypt during the period 358-464 AH / 969-1021 AD. This period witnessed the transfer of the Fatimid capital to Egypt and the establishment of the city of Cairo, and the consolidation of the state. This was followed by important economic transformations that had a significant impact on prices, markets, and levels of trade and consumption.

The study focuses on analyzing the factors influencing price fluctuations. Among these factors are the agricultural cycle related to the Nile flood, the production of grain, and whether it was organized through the Qanatin system or Istisqa‘, which directly affected the quantities of crops. The study also addresses the proximity of this to issues of

storage, hoarding, and scarcity, as well as the role of the commercial and artisanal sectors.
The study also clarifies the Fatimid state's policy toward prices through its institutions, especially the Hisba and the Muhtasib who monitored markets, prevented fraud and monopoly, in addition to state intervention during times of crisis to achieve stability in society.
The study concludes that price fluctuations in Fatimid Egypt were not the result of a single factor, but rather the outcome of the interaction of a set of natural, economic, and political factors. The Fatimid state sought to achieve a degree of economic balance through oversight and various administrative procedures

المقدمة

تعد دراسة الأسعار من الموضوعات المهمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي ، لأنها تكشف عن طبيعة الحياة المعيشية للسكان ، ومدى استقرار النشاط الزراعي والتجاري ، وعلاقة الدولة بالمجتمع من خلال سياساتها الاقتصادية والإدارية ، وقد شهدت مصر خلال العصر الفاطمي تحولات اقتصادية عميقة نتيجة انتقال مركز الخلافة الفاطمية إليها سنة 358هـ / 969م وما ترتب على ذلك من تأسيس مدينة القاهرة واتخاذها عاصمة جديدة للدولة ، الأمر الذي أدى إلى تغيرات في حركة الأسواق ومستويات الطلب والاستهلاك.

لم تكن الأسعار في مصر الفاطمية ثابتة ، بل خضعت لعوامل متعددة ، كان في مقدمتها طبيعة الاقتصاد المصري القائم على الزراعة المرتبطة بمياه النيل ، إذ كان انتظام الفيضان أو اضطرابه يؤثر بصورة مباشرة في حجم المحاصيل الزراعية وخاصة الحبوب التي كانت تمثل الغذاء الأساسي للسكان ، كما تأثرت الأسعار بالأوضاع السياسية والإدارية ، وبقدرة السلطة على توفير السلع الأساسية ومراقبة الأسواق ومنع الاحتكار.

أهمية البحث:

تبرز أهمية دراسة الأسعار في العصر الفاطمي من خلال ما توفره المصادر التاريخية من إشارات إلى حالات الرخاء والغلاء ، وإلى الإجراءات التي اتخذها الخلفاء والولاة لمعالجة الأزمات الاقتصادية ، حيث تكشف هذه الإجراءات عن اهتمام الدولة الفاطمية بالحفاظ على استقرار الأسواق لما لذلك من أثر في الأمن الاجتماعي والسياسي.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في محاولة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات ، أهمها : كيف كانت حركة الأسعار في مصر خلال العصر الفاطمي ؟ وما العوامل التي أدت إلى ارتفاعها أو انخفاضها ؟ وما دور الدولة الفاطمية في ضبط الأسواق ومواجهة ظاهرة الغلاء ؟

وينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن حركة الأسعار في مصر الفاطمية لم تكن نتيجة عامل اقتصادي واحد ، وإنما كانت حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل الطبيعية والسياسية والإدارية ، وأن الدولة الفاطمية حاولت من خلال مؤسساتها المختلفة ، وخاصة مؤسسة الحسبة ، التدخل لتحقيق قدر من التوازن في الأسواق.

وقد اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي من خلال قراءة المصادر المعاصرة والقريبة من العصر الفاطمي ومقارنتها بالدراسات الحديثة التي تناولت الاقتصاد المصري في العصر الوسيط.

الحياة الاقتصادية في مصر عند قيام الحكم الفاطمي

1. الزراعة ومكانة النيل في الاقتصاد الفاطمي:

احتلت الزراعة المكانة الأولى في اقتصاد مصر خلال العصر الفاطمي الأول ، إذ شكلت الأراضي الزراعية المصدر الأساسي للسكان للدولة والسكان على حد سواء ، واعتمد الإنتاج الزراعي بصورة أساسية على مياه نهر النيل الذي كان يمثل العامل الحاكم في تقدير حجم المحاصيل الزراعية ومستوى الأسعار (1).

أدرك الفاطميون منذ دخولهم مصر أهمية الزراعة وارتباطها بموارد الدولة ، ولذلك اهتموا بانتظام مواردها الزراعية ، وضبط عملية جباية الخراج (2).

كان القمح والشعير من أهم المحاصيل التي ارتبطت بحياة السكان اليومية ، ولذلك كان أي نقص في إنتاجهما يؤدي مباشرة إلى ارتفاع الخبز والحبوب في الأسواق ، بينما كان وفرة المحصول تؤدي غالباً إلى انخفاض الأسعار وتحسين الأحوال المعيشية ، وقد أشار المقريزي إلى أن أحوال مصر الاقتصادية كانت تتغير تبعاً لأحوال النيل ، فسنوات الوفرة كانت تجلب الرخاء ، أما سنوات نقص المياه فكانت سبباً في انتشار الغلاء (3).

الأسعار ومشروعيتها:

التسعير ثمن الشيء، وسعر السلطان على الناس: جعل لهم سعراً معلوماً لا يتجاوزونه. والتسعير :تقدير الأسعار وتحديدها.(4)" أعلم ان الأسواق كلها تشتمل على حاجات الناس : فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة والشعير وما في معناهما...ولولا احتكار الناس لها لم يتوقع من تلك الآفات لبذلت دون ثمن ولا عوض بكثرة العمران "(5)

نجد مسألة التسعير من القضايا التي شغلت الفقهاء لما لها من أثر مباشر في تحقيق التوازن بين مصلحة البائع والمشتري ، وقد تناولها عدد من العلماء ، وفي مقدمتهم أحمد بن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية ، اللذان قررا أن حكم التسعير يختلف باختلاف الظروف الاقتصادية ، فالتسعير يكون محرماً إذا ارتفعت أسعار السلع ارتفاعاً طبيعياً نتيجة قلة المعروض أو زيادة الطلب ، إذ لا يجوز في هذه الحالة إلزام البائع بسعر معين يوقع عليه الظلم أو يمنعه من حقه المشروع في الربح ، أما إذا ثبت وقوع الاحتكار أو التواطؤ بين التجار أو المغالاة غير المشروعة في الأسعار بما يلحق الضرر بعامة الناس ، فإن التسعير يصبح جائزاً ، بل قد يبلغ درجة الوجوب ، لأن تدخل السلطة حينئذ يهدف إلى رفع الضرر وتحقيق العدل وحماية المصلحة العامة ، وهو ما ينسجم مع وظيفة المحتسب في مراقبة الأسواق ومنع الاستغلال وضبط المعاملات التجارية.

يرى الفقهاء أن التسعير قد يكون واجباً إذا قصر بين التجار من بيع السلع بأسعار تفوق السعر السائد في السوق من غير مبرر مشروع ، إذ يحق لولي الأمر أو المحتسب حينئذ إلزامهم بمسايرة السعر الغالب دفعاً للضرر عن عامة الناس ، ومنعاً للاستغلال والإضرار بالمستهلكين ، وذهب بعض الفقهاء إلى جواز أن يحدد المحتسب أسعار بعض السلع الضرورية كأن يفرض سعراً معيناً للحوم الضأن وآخر للحوم الإبل مثلاً ، شريطة أن يكون ذلك قائماً على العدل والمصلحة العامة.

واشترط فريق من الفقهاء أن يتم التسعير برضا الفريقين (البائعين والمشترين) ، وأن يسبق ذلك التشاور مع أهل الخبرة من التجار وأرباب السوق ، ولذلك ينبغي للإمام أو من ينوب عنه أن يجمع كبار التجار وأهل المعرفة بالسلعة المراد تسعيرها ، ويسألهم عن تكلفة الشراء ومقدار الربح المناسب وكيفية البيع ، حتى يتوصل معهم إلى سعر

يحقق مصلحة البائعين والمشترين معاً ، فلا يكون في التسعير ظلم لأحد ، ولا يفرض عليهم قهراً ، وإنما يكون مبنياً على التراضي وتحقيق المصلحة العامة (6).

وقد استند المانعون للتسعير إلى ما رواه أنس بن مالك –رضي الله عنه– قال :" غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله ، سعر لنا ، فقال : «إن الله هو المسعر ، القابض ، الباسط ، الرزاق ، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال" (7). ويفهم من هذا الحديث أن امتناع النبي صلى الله عليه وسلم عن التسعير كان في حالة ارتفاع الأسعار ارتفاعاً طبيعياً نتيجة ظروف السوق ، دون أن يكون هناك احتكار أو تلاعب من التجار . ومع ذلك ، فإن هذا الموقف لا يدل على منع تدخل الدولة في جميع الأحوال ؛ إذ ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بعض المعاملات التي كان الناس ينتفعون بها عندما اشتملت على الغرر أو الضرر ، ومن ذلك ما رواه رافع بن خديج – رضي الله عنه– قال : «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان لنا نافعاً ، وطواعية الله ورسوله أنفع لنا» (8) وهو ما يدل على أن تحقيق المصلحة العامة ورفع الضرر مقدم على المصالح الخاصة متى اقتضت الحاجة ذلك ، وهو الأساس الذي اعتمد عليه الفقهاء في إجازة التسعير عند الاحتكار أو التلاعب بالأسعار.

ويرى ابن خلدون أن الغلاء وارتفاع الأسعار يرتبطان بجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، وقد لخصها في ثلاثة عوامل رئيسية ، إذ يقول : «الأول : كثرة الحاجة لمكان الترف في العصر بكثرة عمرانه ، والثاني : اعتزاز أهل الأعمال بخدمتهم وامتهان أنفسهم لسهولة المعاش في المدينة، بكثرة أقواتها. والثالث : كثرة حاجة الناس إلى استعمال الصناع في مهنهم ، فيبذلون لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة في الاستئثار بها ، العمال والصناع وأهل الحرف ، وتغلو أعمالهم ، وتكثر نفقات أهل المصر في ذلك «(9).

يعد التحكم في عرض السلع ، لا ندرتها ، من أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع الأسعار في مصر الفاطمية ، إذ كان إنتاج مصر من الحبوب ، في سنوات الفيضان الوافر ، يكفي حاجتها لمدة عامين تقريباً . ومع ذلك ، كان بعض تجار الجملة يعمدون إلى شراء المحاصيل من الفلاحين قبل حصادها ، بدفع ثمنها مقدماً ، بما يمكن الفلاح من شراء البذور وسداد الضرائب المفروضة عليه، ثم يقوم هؤلاء التجار بتخزين الغلال حتى ترتفع الأسعار ، فيطرحونها في الأسواق محققين أرباحاً كبيرة نتيجة التحكم في عرضها (10).

كان المحتسب ومعاونوه يتابعون هذه الممارسات التجارية ، فإذا ثبت لديهم تعمد بعض التجار أحتكار الحبوب أو حبسها بقصد رفع الأسعار ، تدخلوا لإلزامهم بطرحها في الأسواق ، منعاً للاحتكار ، وحماية للمستهلكين ، وتحقيقاً للاستقرار العام وصوناً للمصلحة العامة.

أثر الموقع الجغرافي ومراكز الإنتاج في تفاوت الأسعار:

كانت الأسعار تتباين من فترة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى حتى في الظروف الاقتصادية المستقرة ، نتيجة العوامل الاقتصادية المستقرة ، نتيجة لعوامل اقتصادية متعددة ، من أبرزها قرب الأسواق أو بعدها عن مراكز الإنتاج السلع ، كما كانت المدن الواقعة على تقاطع الطرق التجارية الرئيسية تتمتع بانخفاض نسبى في أسعار السلع مقارنة بغيرها ، بسبب سهولة تدفق البضائع إليها وتعدد مصادر التموين ، كذلك أسهم القرب أو البعد عن السواحل البحرية والأنهار في اختلاف مستويات الأسعار بين المدن.

ويعد ذلك واضحاً في مدينة أسوان ، التي عرفت بإنخفاض أسعار الحبوب والتمر لوقوعها في منطقة زراعية غنية بإنتاجها ، فضلاً عن وصول السفن إليها من بلاد النوبة والبحر الأحمر والإسكندرية ، مما وفر امدادات مستمرة من السلع ، وعلى النقيض من ذلك ، كانت الإسكندرية ، بوصفها مدينة يغلب عليها الطابع الصناعي وتعتمد في توفير المواد الغذائية عما المناطق المجاورة ، تشهد ارتفاعاً نسبياً في أسعار الغلال مقارنة بغيرها من المدن(11) كذلك الفسطاط التي وعلى الرغم من قربها من القاهرة، وأفر في السلع وأرخص في الأسعار ، ويعزى ذلك إلى وقوعها على ضفاف النيل ، حيث كانت المراكب التجارية المحملة بالبضائع تفرغ حمولاتها فيها مباشرة(12) مما خفض تكاليف تداول السلع وأسهم في وفرتها ورخصها ، وانخفاض أسعارها مقارنة بالأسواق الحضرية.

سياسة الدولة الفاطمية في ضبط أسعار الأسواق ومواجهة الاحتكار

اتبعت الدولة الفاطمية سياسة اقتصادية قائمة على التدخل المباشر في الأسواق بهدف المحافظة على استقرار الأسعار وضمان توافر السلع الأساسية، ولم تقتصر رقابتها على تجارة الجملة، بل أنشأت لبيع الغلال ومخابز مملوكة للدولة، وذلك لتوفير القمح والخبز بأسعار مناسبة والحد من تقلبات السوق .**(13)**

كما عملت الدولة على تقليل دور الوسطاء في تداول الحبوب والدقيق، إذ كانت تمنع بيع القمح مباشرة إلى الطحانين، وتخضع انتقال الدقيق من المخازن إلى المخابز لإشرافها المباشر، في محاولة للسيطرة على حركة السلع الأساسية ومنع استغلالها لتحقيق أرباح غير مشروعة. ومن جهة أخرى، كان الخوف من انخفاض فيضان النيل واحتمال وقوع المجاعة يدفع كثيراً من التجار والأهالي إلى احتكار الغلال وتخزينها، إما تحسباً لنقص المؤن أو رغبةً في بيعها لاحقاً بأسعار مرتفعة، الأمر الذي كان يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية وارتفاع الأسعار **(14)** ولمواجهة هذه الظاهرة اتخذت الدولة الفاطمية جملة من التدابير، من بينها الحد من تداول أخبار انخفاض الفيضان منعاً لإثارة الذعر بين السكان، إلى جانب التهديد بمعاقبة المحتكرين.

ومن أبرز هذه الإجراءات ما قام به الخليفة الحاكم بأمر الله (386هـ / 996م–411هـ/1021م) إذ كلف أحد كبار رجاله المقربين، مسعود الصقلي، بالإشراف على أوضاع الأسواق ومراقبة الأسعار واتخاذ ما يلزم لضبطها **(15).**

ورغم أن مهمة الإشراف على الأسواق ومراقبة الأسعار كانت تدخل ضمن اختصاصات الأصيلة للمحتسب في الظروف العادية، فإن تفاقم الأوضاع الاقتصادية وعدم التزام بعض التجار بقرارات التسعير دفع السلطة إلى اتخاذ إجراءات استثنائية، تمثلت في إسناد هذه المهمة إلى أحد كبار رجال الدولة ذوي النفوذ. ومع ذلك لم تفلح هذه التدابير بصورة كاملة في القضاء على ظاهرة احتكار الحبوب، إذ استمر بعض التجار والأهالي في تخزينها انتظارا لارتفاع أسعارها .**(16)**

سياسة التسعير في العصر الفاطمي وموقف الفقهاء منها:

لم تعرف مصر سياسة التسعير الإلزامي قبل قيام الدولة الفاطمية، كما لم تطبق خلال السنوات الأولى من حكمها، حتى في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله. فعلى الرغم من ارتفاع الأسعار عند دخول جوهر الصقلي إلى مصر، وتعهده في وثيقة الأمان التي منحها للمصريين بتوفير الأقوات وتحسين الأحوال المعيشية **(17)**، فإنه لم يلجأ إلى فرض التسعير، وإنما ركز جهوده على إحكام الرقابة على الغلال الواردة إلى السواحل والأسواق لمنع احتكارها وضمان استقرار تدفقها .**(18)**

ويبدو أن إحجام جوهر الصقلي عن اعتماد سياسة التسعير كان مرتبطاً بموقف غالبية فقهاء عصره الذين كانوا يتحفظون على التدخل المباشر في تحديد الأسعار انطلاقاً من اعتبارات شرعية واقتصادية**(19)**، غير أن الظروف الاستثنائية التي شهدتها البلاد لاحقاً، وما صاحبها من ارتفاع كبير في الأسعار وتراجع القدرة الشرائية لعامة السكان، دفعت الخليفة الحاكم بأمر الله إلى تبني سياسة التسعير بوصفها إجراء يهدف إلى حماية المصلحة العامة. ولا يمكن النظر إلى هذا الإجراء على أنه مخالفة للأحكام الشرعية الإسلامية، إذ إن عدداً من الفقهاء أجازوا تدخل ولي الأمر في تنظيم الأسعار متى تحققت المصلحة العامة **(20)** ولا سيما عند وقوع الاحتكار أو المغالاة في الأسعار وإلحاق الضرر بالناس، شريطة أن تحقق ذلك العدل بين البائعين والمشترين.

وفي هذا الإطار، كان الخليفة الحاكم بأمر الله يجمع التجار وأصحاب الغلال، ,ويتفق على تحديد سعر معلوم لكل صنف، بحيث لا يسمح برفعه أو تخفيضه في محاولة لإرساء الاستقرار في الأسواق والحد من المضاربات، وضمان وصول السلع الأساسية إلى عامة الناس بأسعار معقولة.**(21)**

فاعلية سياسة التسعير في مواجهة الأزمات الاقتصادية :لم تحقق سياسة التسعير في الدولة الفاطمية النتائج المرجوة في جميع الظروف، بل ارتبط نجاحها أو إخفاقها بقدرة الدولة على تنفيذها وكفاءة أجهزتها الإدارية. فقد نجحت هذه السياسة في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله بفضل قوة هيبة سلطته وشدة رقابته على الأسواق، الأمر الذي ألزم التجار بالالتزام بالأسعار المحددة. إلا أنها أخفقت خلال مجاعة 414هـ/ 415هـ/ 1023م – 1024م نتيجة تواطؤ بعض رجال الدولة مع التجار **(22)**، مما أضعف الرقابة وأسهم في انتشار الاحتكار وارتفاع الأسعار.

ويتضح من ذلك أن نجاح سياسة التسعير كان مرهوناً بحسن الإدارة وصدق الرغبة في الإصلاح والقادرة على معالجة الأزمات الاقتصادية بالحزم والكفاءة. ويبرز هذا الأمر بوضوح في المجاعة التي أصابت مصر سنة 447هـ / 1055م عندما انخفض منسوب مياه النيل، ولم تعد مخازن الدولة تحتوي إلا على كميات محدودة من القمح تكفي احتياجات القصور ومطبخ الخليفة وحاشيته، فأرتفعت أسعار الحبوب واشتدت أزمة الخبز، حتى وصف المقريزي الخبز بأنه أصبح نادراً وعزيز المنال .**(23)**

لم يقتصر أثر الأزمة على السلع الغذائية، بل امتد إلى مختلف السلع الاستهلاكية، إذ خضعت الأسواق لقوانين العرض والطلب، ومع ازدياد حاجة السكان إلى الغذاء، اتجهت معظم السيولة النقدية إلى شراء الأقوات الأساسية، في حين اضطر كثير من الناس إلى عرض أمتعتهم ومقتنياتهم للبيع للحصول على المال اللازم لتأمين الغذاء، وأدى تزايد المعروض من هذه السلع، في مقابل ضعف الطلب عليها، إلى انخفاض أسعارها بصورة ملحوظة، بينما واصلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعها بسبب زيادة الطلب عليها وقلة المعروض منها **(24)**.

السلع الغذائية الأساسية في مصر الفاطمية :

تضم السلع الغذائية جميع المواد التي يعتمد عليها الإنسان في غذائه وشربه بمختلف أنواعها وأشكالها، سواء أكانت من المحاصيل الزراعية التي تنتجها الأرض، أم من المنتجات الحيوانية، أم من الأغذية التي تتدخل فيها الصناعة والعمليات التحويلية لإعدادها للاستهلاك، كما تشمل مختلف المشروبات، وفي مقدمتها المياه التي تُعد من أهم الضروريات الغذائية، وقد اكتسبت أهمية خاصة في أوقات انتشار الأوبئة، إذ تُستخدم في بعض الحالات لأغراض علاجية ووقائية.

أسعار القمح والدقيق ومستقاته :

يُعد القمح أهم السلع الغذائية في مصر الفاطمية، إذ تشكل الغذاء الرئيسي لسكان المدن، واعتمدت عليه غالبية الطبقات في إعداد الخبز الذي مثل العنصر الأساسي في غذائهم اليومي؛ ولذلك كان القمح أول السلع التي تتأثر بالأزمات الاقتصادية، فيسارع الناس إلى شرائه وتخزينه عند توقع حدوث المجاعات أو اضطراب الأسواق، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها واختفائه من الأسواق، وينسجم هذا الارتفاع على مشتقاته، ولا سيما الدقيق والخبز، لارتباط أسعارها المباشر بسعر القمح.

لا تورد المصادر التاريخية أسعاراً ثابتة للقمح في الظروف العادية، إذ كانت أسعاره تتغير تبعاً لمستوى فيضان النيل وحجم المحصول الزراعي ومدى توافر الغلال في الأسواق. ومع ذلك يمكن الوقوف على بعض الأسعار الواردة في المصادر، سواء قبل العصر الفاطمي أو خلاله أو في العصرين الأيوبي والمملوكي **(25)**، بما يساعد على تتبع تطور أسعار هذه السلعة.

يذكر المقريزي أنه في سنة 397هـ – 1006م ارتفع سعر الدقيق حتى بلغ نحو 0.284 درهماً للكيلوغرام، وهو ما يعادل قرابة ثلاثة أضعاف السعر المعتاد**(26)** مما يعكس تأثر الأسواق بالأوضاع الاقتصادية في تلك المرحلة. كما شهدت مرحلة الشدة المستنصرية (457 – 464 هـ / 1065 – 1071 م) ارتفاعاً غير سبوق في أسعار القمح حتى بلغ سعر الإرب سبعين ديناراً، ويروي المقريزي أن أحد الأثرياء وقف بين يدي الخليفة المستنصر بالله يشكو أنه اشترى إرباً من القمح بهذا الثمن الباهظ، فما إن خرج به حتى هاجمه العامة ونهبوا ما فيه، ولم يبقَ منه إلا نحو سبعين حبة أي كل حبة بديناراً واحداً **(27)** في تصوير بليغ لما وصلت إليه البلاد من غلاء شديد وندرة في الأقوات.

أسعار الدقيق:

يُعد الدقيق الناتج الرئيسي من طحن القمح، ولذلك ارتبط سعره ارتباطاً مباشراً بسعر القمح في الأسواق. فكلما ارتفعت أسعار القمح ولا سيما في أوقات المجاعات والأزمات الاقتصادية ارتفعت أسعار الدقيق تبعاً لذلك. ولم يكن هذا الارتفاع مقصوراً على قيمة المادة الخام فحسب، بل شمل أيضاً أجور الطحن، إذ كانت مهنة الطحن تُعد خدمة اقتصادية تتأثر بالعرض والطلب وبالظروف الاقتصادية السائدة.

تشير المصادر إلى ارتفاع أجور الطحانين خلال فترات الأزمات، ففي شهر ذي القعدة سنة 415 هـ تقاضى الطحانون خمسة دراهم مقابل طحن فقة من القمح (28)، وهو مبلغ يعادل قيمة أكثر من عشرة كيلوغرامات من القمح نفسه في ذلك الوقت، ويعكس ذلك مدى تأثير الأزمات الاقتصادية في تكاليف الإنتاج، إذ لم تقتصر الزيادة على أسعار الحبوب، بل امتدت إلى جميع المراحل المرتبطة بإعدادها للاستهلاك، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الدقيق والخبز وزيادة الأعباء المعيشية على السكان.

وإذا كانت الدولة الفاطمية قادرة على التأثير في أسعار القمح من خلال إحكام الرقابة على توريد الغلال والسيطرة على السواحل والمنافذ التي ترد منها الأقوات، فضلاً عن طرح الغلال المخزنة للبيع بالسعر الرسمي الذي تحدده، فإن ضبط أسعار الدقيق كان يتم بوسائل مختلفة، فقد حرصت الدولة على قصر بيع القمح على الطحانين وإلزامهم بأمر طحن محددة **(29)**، مع التشديد عليهم بعدم بيع الدقيق وفق الأسعار التي تقررها السلطة، بما يضمن استقرار أسعار الخبز ومنع استغلال حاجة الناس.

ولا تورد المصادر التاريخية أسعاراً محددة للدقيق في الأحوال العادية، سواء قبل العصر الفاطمي أو خلاله، ويُعد أول ما وصل إلينا من بيانات عن أسعاره ما كتبه المقريزي في حوادث سنة 397 هـ / 1002 م عندما خشي الناس من ضعف فيضان النيل، وما قد يترتب عليه من نقص في الغلال، وعندئذ أمر الخليفة الحاكم بأمر الله بإخراج ما في مخازن الدولة من محاصيل الغلال، وما لدى المطاحن والمخازن وطرحه للبيع بالسعر الرسمي، فبلغ سعر الكيلوغرام من الدقيق نحو 377 .0 درهماً **(30)**، إلا أن هذا السعر لم يستمر طويلاً ، إذ ارتفع في العام نفسه **(31)** نتيجة تزايد الطلب واستمرار المخاوف من نقص المحصول. ويُلاحظ أن تدخل الدولة لم يكن يقتصر على تحديد سعر الدقيق، بل شمل الإشراف المباشر على إنتاجه وتوزيعه، إذ كان الدقيق في الغالب لا يطرح للتداول الحر في الأسواق، وإنما ينتقل مباشرة من الطواحين إلى المخابز تحت رقابة الدولة، في إطار سياسة هدفت إلى ضمان توفير الخبز للمستهلكين والحد من الاحتكار والمضاربة .**(32)**

أسعار الخبز :

كان خبز القمح يمثل الغذاء الأساسي لمعظم سكان مصر الفاطمية، ولذلك كان اختفاؤه من الأسواق أو ارتفاع سعره من أشد مظاهر الأزمات الاقتصادية تأثيراً في حياة الناس، وقد كان أكثر السلع الغذائية عرضة للتلاعب بالأسعار، نظراً لتعدد المراحل التي يمر بها قبل وصوله إلى المستهلك **(33)**، ابتداءً من طحن القمح، ثم الخبز في الأفران، وانتهاءً ببيعه في الحوانيت بواسطة الخبازين، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكلفته نتيجة تعدد الوسطاء وارتفاع نسبة أرباحهم، فضلاً عن أجور الخبز في الأفران .**(34)**

ولأن الخبز كان يباع بالوزن، عمد بعض أصحاب الأفران إلى أساليب الغش لزيادة أرباحهم، فكانوا يخرجون الأرغفة من الفرن قبل اكتمال نضجها، مما يؤدي إلى احتفاظها بنسبة كبيرة من الماء (الرطوبة) فتزداد أوزانها عند البيع**(35)**، كما لجأ بعض الخبازين إلى خلط الدقيق بمواد أخرى أقل جودة، الأمر الذي انعكس سلباً على جودة الخبز ولونه(36).

وتشير المصادر إلى أن المحتسب دواس بن يعقوب اتخذ إجراءات صارمة لمكافحة هذه الممارسات ففي شهر ذي الحجة سنة 415هـ / 1024م قُبض على جماعة من الدقاقين والخبازين بلغ عددهم اثنين وعشرين رجلاً، بعد ثبوت قيامهم برفع الأسعار، والإضرار بجودة الدقيق، وخلطه بمواد مسحوقة رديئة جعلت لونه أكثر سواداً، وقد أمر بعقابهم والتشهير بهم، فطيف بهم على الجمال في شوارع مصر**(37)**، في محاولة لردع غيرهم وحماية المستهلكين من الغش والاستغلال.

ويبدو أن هذه الممارسات كانت تستغل إقبال الناس الشديد على شراء الخبز فور خروجه من الأفران، إذ يصعب اكتشاف الغش في الأرغفة وهي ساخنة، بينما تظهر عيوبها بوضوح بعد أن تبرد **(38)**، ولهذا السبب كان الخبز البائت يباع عادة بسعر أقل من الخبز الطازج **(39)**، لانخفاض الإقبال عليه وظهور عيوبه للمستهلكين.

أسعار الشعير والأرز والزيوت:

يُعد الشعير والأرز من السلع الغذائية المهمة التي اعتمد عليها سكان مصر الفاطمية، وإن اختلفت مكانة كل منهما في النظام الغذائي. فقد استخدم الشعير غذاءً للإنسان في بعض المناطق، كما كان العلف الرئيسي للدواب، ولذلك تأثرت أسعاره بتقلبات الإنتاج الزراعي والأوضاع الاقتصادية شأنه شأن القمح، ولا سيما في سنوات ضعف الفيضان والمجاعات.

أما الأرز، فقد حظي بأهمية خاصة في غذاء المصريين، خاصة سكان المدن، وكان يزرع بكميات كبيرة في مناطق دلتا النيل التي تتوافر فيها المياه اللازمة لزراعته وخصوبة أرضه، ونظراً الى أن زراعة الأرز تحتاج إلى كميات وفيرة من المياه، فإن انخفاض منسوب فيضان النيل كان يؤدي إلى تقلص المساحات المزروعة، ومن ثم انخفاض حجم الإنتاج، الأمر الذي ينعكس مباشرة في ارتفاع أسعاره داخل الأسواق؛ ولهذا ارتبط سعر الأرز بدرجة كبيرة بمستوى الفيضان والظروف الزراعية السائدة في البلاد.

لم تقتصر آثار الأزمات الاقتصادية على الحبوب، بل امتدت إلى الزيوت النباتية التي كانت تُعد من السلع الأساسية في الحياة اليومية، سواء لاستخدامها في إعداد الطعام أو في الإضاءة. وكانت الزيوت تستخرج من بذور الكتان والسمسم، ومن نبات الخس، إضافة إلى زيت الزيتون الذي احتل مكانة متميزة بين الزيوت المتداولة في مصر الفاطمية. وقد شهدت هذه الزيوت ارتفاعاً ملحوظاً في الأسعار خلال فترات الأزمات والمجاعات، نتيجة انخفاض الإنتاج الزراعي واضطراب حركة الأسواق.

وتشير المصادر إلى أن أسعار الزيوت بلغت مستويات غير مسبوقة خلال الشدة المستنصرية، إذ وصل سعر زيت الطعام إلى نحو 53.41 درهماً **(40)**، وهو ما يعكس حجم الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد آنذاك. ويبرز أهمية الزيوت بوصفها من الضروريات التي لا يستغنى عنها السكان في إعداد الطعام والانارة، الأمر الذي جعلها من أكثر السلع تأثراً بنقص المعروض وازدياد الطلب.

الخاتمة:

يتضح من خلال استعراض أسعار السلع الغذائية في مصر الفاطمية خلال العصر الأول أن الأسواق كانت شديدة الارتباط بالظروف الاقتصادية والزراعية، وفي مقدمتها مستوى فيضان نهر النيل الذي كان يمثل الركيزة الأساسية للإنتاج الزراعي. فقد انعكس انخفاض الفيضان أو اضطراب الأوضاع السياسية والإدارية مباشرة على أسعار القمح ومشتقاته، والشعير، والأرز، والزيوت وغيرها من السلع الضرورية، الأمر الذي أدى إلى تقلبات الأسعار بين فترات الرخاء والأزمات.

كما أظهرت الدراسة أن الدولة الفاطمية لم تقف موقف المتفرج أمام تقلبات الأسواق، بل مارست دوراً فاعلاً في ضبط الأسعار من خلال الرقابة على المطاحن ومخازن الغلال، والإشراف على المطاحن والمخابز، ومكافحة الاحتكار والغش، وتفعيل دور المحتسب في مراقبة جودة السلع ومعاقبة المخالفين. ومع ذلك، فإن هذه التدخلات لم تكن كافية دائماً، ولا سيما في فترات المجاعات الكبرى، إذ كانت قوة الأزمة تتجاوز قدرة الدولة على السيطرة على الأسواق.

وتبرز أسعار السلع الغذائية بوصفها مؤشراً مهماً لفهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر الفاطمية، مما يجعل دراسة الأسعار مصدراً أساسياً لفهم التاريخ الاقتصادي للدولة الفاطمية.

الهوامش

1. **المقريزي**، تقي الدين أحمد بن علي (ت 845هـ / 1441م)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (الخطط المقريزية)، بولاق، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ص 90.
2. **ابن ميسر**، محمد بن علي بن يوسف (ت 677هـ / 1278م)، أخبار مصر، تحقيق أيمن فؤاد سيد، القاهرة، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، 1981م، ص 55.
3. **القلقشندي**، أبو العباس أحمد (ت 821هـ / 1418م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، الدار المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الجزء الثالث، د.ط، د.ت، ص 456.
4. ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ / 1311م)، لسان العرب، المجلد السابع، دار صادر، بيروت، الطبعة السادسة، 2008م، ص 189.
5. **ابن خلدون**، عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ / 1405م)، المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2010.
6. **ابن قيم الجوزية**، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي (ت 751هـ / 1350م)، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، المجلد الثاني، مطبعة دار مطابع الشعب، القاهرة، 1966م، ص 560.
7. **نفس المصدر والصفحة.**
8. **ابن خلدون**، المقدمة، ص 286.
9. **المقريزي**، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق محمد مصطفى زيادة وجَمال الدين الشيال، مكتبة الآداب، القاهرة، 1999م، ص 19.
10. **عفيف راشد البراوي**، حالة مصر الاقتصادية في عصر الفاطميين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1948م، ص 99.
11. **ابن سعيد**، أبو الحسن علي الأندلسي (ت 685هـ / 1286م)، النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة، تحقيق حسين نصار، دار الكتاب، القاهرة، 1970م، ص 22.
12. **القلقشندي**، أبو العباس أحمد (ت 821هـ / 1418م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، الجزء الثالث، ص 444.
13. **عبد المنعم ماجد**، أمره حصريه مظاهرة في الخليفة المستنصر بالله الفاطمي، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 24، القاهرة، 1972م، ص 55.
14. **راشد البراوي**، المرجع السابق، ص 81.
15. **ابن خلكان**، شمس الدين أبو العباس أحمد (ت 681هـ / 1281م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المجلد الأول، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968م، ص 271؛ و**المقريزي**، إغاثة الأمة، ص 16.
16. **المقريزي**، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، الجزء الثاني، تحقيق محمد حلمي أحمد، القاهرة، 1923م، ص 74.
17. **عطية مصطفى مشرفة**، نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين، دار الفكر العربي، القاهرة، 1948م، ص 395.

18. **المقريزي**، اتعاظ الحنفا، الجزء الأول، ص 71، 169.
19. **ابن تيمية**، أبو العباس أحمد (ت 728هـ / 1328م)، الحسبة في الإسلام، المطبعة السلفية، القاهرة، 1400هـ، ص 11.
20. **نفس المصدر، ص 20.**
21. **نفس المصدر والصفحة.**
22. **المقريزي**، إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص 17 – 19.
23. **ابن إياس**، محمد بن أحمد، بدائع الزهور في وقائع الدهور، الجزء الأول، تحقيق محمد مصطفى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1984م، ص 55.
24. **راشد البوراوي**، المرجع السابق، ص 891.
25. **المقريزي**، إغاثة الأمة، ص 20.
26. **أحمد السيد الصاوي**، مجاعات مصر الفاطمية: أسباب ونتائج، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1988م، ص 176.
27. **المرجع نفسه**، ص 157 – 158.
28. **المقريزي**، إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص 11.
29. **المصدر نفسه**، ص 21.
30. **المقريزي**، اتعاظ الحنفا، الجزء الثاني، ص 299.
31. **المسبحي**، الأمير المختار عز الملك محمد بن عبيد الله (ت 420هـ / 1029م)، أخبار مصر، الجزء الرابع، تحقيق أيمن فؤاد سيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1980م، ص 73.
32. **المقريزي**، إغاثة الأمة، ص 12، 17.
33. **نفس المصدر**، ص 16.
34. **نفس المصدر والصفحة.**
35. **كان للخبز دكاكين يباع فيها**، وكان لبائعي الخبز عريفون يعاونون المحتسب. يُنظر :**المقريزي**، إغاثة الأمة، ص 18 – 19.
36. **المسبحي**، أخبار مصر، الجزء الرابع، ص 278؛ **المقريزي**، اتعاظ الحنفا، الجزء الثاني، ص 166.
37. **المسبحي**، المصدر السابق، ص 276، **والمقريزي**، إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص 166.
38. **المقريزي**، إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص 18.
39. **المقريزي**، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (الخطط المقريزية)، ص 24.
40. **المقريزي**، اتعاظ الحنفا، الجزء الثاني، ص 307.